رأي القدس

«الحرد السياسي» على الطريقة الليبية

■ ان يغادر المهندس سيف الاسلام القذافي نجل الزعيم الليبي بلاده للعمل في مؤسسة دولية في الخارج، فهذا يعني ان هناك ازمة داخلية متفاقمة، وصراعات محتدمة بين الاجنحة المختلفة، وخاصة بين التيار الذي يقدم نفسه على انه اصلاحي ليبرالي، وبين الحرس القديم الذي يريد ان تسير الامور على حالها دون اي تغيير.

فقد جرت العادة ان يذهب العرب والافارقة بل والكثير من الاوروبيين الى ليبيا بحثا عن فرص عمل، اما ان يغادرها نجل الزعيم الليبي مهاجرا، فهذا نوع من «الحرد السياسي» او «الاحتجاج السياسي» جاء نتيجة ضغوط مورست على من اقدم عليه، فقرر الانسحاب من ميدان المعركة، ولو بشكل مؤقت.

ما يدفعنا الى التكهن بذلك هو ان مثل هذا الخبر جرى تسريبه الى الصحافة، ربما من قبل المهندس سيف الاسلام نفسه، او احد المحيطين به، لايصال «رسالة ما» الى «جهة ما» قد تكون والده الذي يعتبر حاليا بمثابة «الحكم» بين التيارات المتصارعة، وربما اهل البيت ايضا.

فالمهندس سيف الاسلام الذي رشحته اوساط اعلامية وسياسية عديدة لتولي السلطة بعد والده، بفعل الادوار الداخلية والخارجية التي لعبها، وابرزها الاتصالات مع البريطانيين والامريكان اثناء ازمة لوكربي والبرنامج النووي والكيماوي الليبي، وجه حملة انتقادات واسعة للنظام القائم حاليا، وطالب في مقابلات صحافية بضرب الفساد، واحداث ثورة ادارية وتعليمية، والغاء اللجان الشعبية، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي والاصلاح السياسي الشامل. وطالب بوضع دستور دائم للبلاد وانتخابات تشريعية، ونظام قضائي حديث.

ومن المؤكد ان بعض هذه المطالب وجدت معارضة من الحرس القديم، او بعض الاجنحة الاخرى في السلطة التي وجدت فيها تهديدا لمصالحها، وضربا لمراكز نفوذها السياسية والاقتصادية، أو انه لم يجد التشجيع الذي كان يأمله من والده العقيد معمر القذافي، فقرر الرحيل، او بالاحرى تسريب انباء عن تلقيه فرصة عمل في الخارج لعل خطوته هذه تكون بمثابة «قرع الجرس» وتدفع اصحاب القرار للسؤال والاستفسار تمهيدا للتدخل لتحقيق «مصالحة ما».

لا يوجد سبب واحد يبرر عدم حدوث ثورة اصلاحية حقيقية في ليبيا تعوض الشعب الليبي عن معاناته المريرة على مدى ثلاثين عاما من عمليات «التجريب» السياسي والاقتصادي ادت الى افقاره، وتآكل ما كان موجودا من بنى تحتية.

فليبيا تملك ثروة نفطية تدر عليها عوائد سنوية تصل الى اربعين مليار دولار على الاقل، علاوة على شواطئ عذراء تمتد لاكثر من الفي كيلومتر على طول الساحل، يمكن ان تشكل مناطق جذب لاستثمارات سياحية تخلق عشرات الآلاف من الوظائف وفرص العمل، ودورة اقتصادية نشطة.

الأمر المؤكد ان الاصلاحات بطيئة في ليبيا ومتعثرة، وغير واضحة المعالم، وان الفساد ضارب جذوره في مختلف اوجه الحياة، وبدون ثورة ادارية حقيقية، تبدأ من قمة المؤسسات ولا تتوقف الا في القاع، فان الاوضاع ستزداد سوءا.

واول خطوة في هذه الثورة الادارية الاصلاحية هي الاقتناع بان الغالبية الساحقة من المسؤولين في الصفوف الثلاثة الاولى لا يصلحون للمرحلة المقبلة لانهم غير مؤهلين لمتطلباتها الحداثية الصعبة، ولا بد من البحث عن كفاءات جديدة شابة متعلمة، ومعظم هؤلاء موجودون في الخارج.

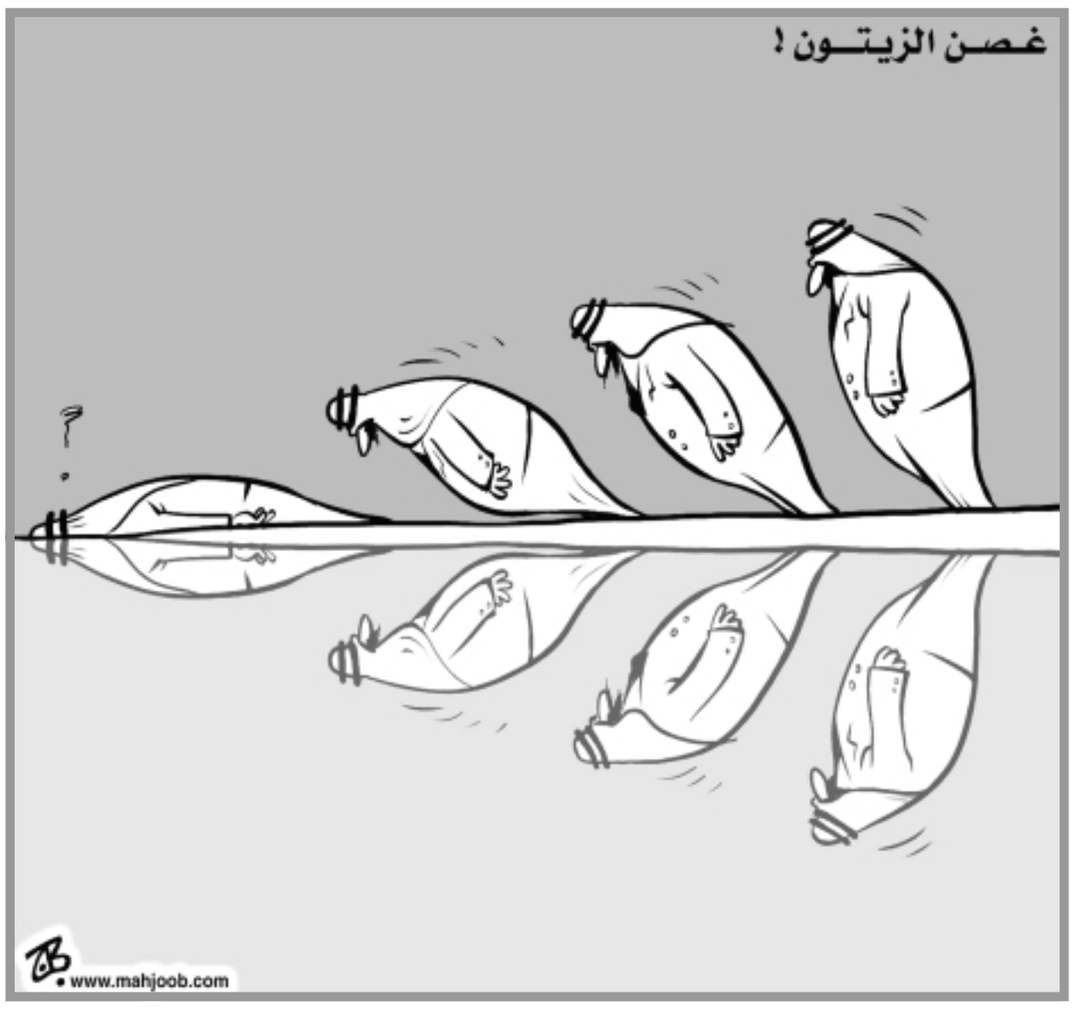

هل يعدم أسير الحرب كي يعدم صدام حسين؟

الظلال الطائفية والعنصرية حولت صدام من متهم إلى شهيد!

محمد عبدالحكم دياب *

■ أصبح الكاتب العربي المهتم بالهم العام غير قادر على تتبع الأحداث المتلاحقة والمصائب المتسارعة، التي تحط على رأس العرب والمسلمين، فمن الهم المصري، الذي انهارت فيه مؤسسات الدولة تماما، ولم يبق منها إلا مؤسسة «عائلية»، محدودة العدد والتأثير، تدير مصر بطريقة إدارة الورش العائلية، أو محلات البقالة. وفي فلسطين بلغت المأساة ذروتها، بسلطة تعادي التطلعات الفلسطينية في التحرير والدولة المستقلة، وتجد الدعم من حكام عرب جعلوا مهمتهم حصار الفلسطينيين وتجويعهم واعتقالهم وقتلهم، إذا لزم الأمر. ولا يختلف الموقف في العراق ولبنان، وباقي بلاد العرب. فمن لا يدمره الاستبداد، يترك للفساد ينهشه، ومن لم يرض بالتبعية يأتيه الغزو جهارا نهارا. أصبحت الكتابة مثل النفخ في القرب المقطوعة، ومع ذلك فعلى الكاتب ألا ييأس، فالكلمة تبقى مفتاحا للمعرفة، والمعرفة تنير الطريق إلى التغيير المطلوب بشكل ملح. وقد يقول قائل تشابه علينا «البقر».. وتاه الناس بين البقر المصري والعراقي والفلسطيني واللبناني وباقي البقر العربي، والخلاف بينهم ليس كبيرا، ولا يتعدى اللون أو الوزن أو طرق التعامل.

ويأتي الحكم الصادر بإعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، جزءا من الهم العربي العام، يعكس الأوضاع الراهنة المتردية. ويبين مستوى الانحطاط في التعامل الذي وصلت إليه حالة الرخاوة والبلادة العربية العامة، وبداية فإن تناول هذا الحكم وما يحيط به هو من أجل الوقوف على مدى سلامته ومنطقيته، من خلال طرق جوانب بدت غير مطروقة.. وفي البداية علينا أن نقر بالاتهامات الموجهة للرئيس العراقي المخلوع بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وسوف يترتب على ذلك سؤال هو من هو المؤهل للتعبير عن هذه الإنسانية، التي ارتكبت ضدها الجرائم المزعومة؟، من هو لكي يعطي لنفسه حق الحكم بالإدانة أو البراءة؟ هذا من ناحية الاتهام، أما من ناحية الموقف من المحكمة، فهذه المحكمة تشكلت أثناء حرب ما زالت دائرة، منذ اذار (مارس) 2003، وصدر بها قرار من حكومة أقامها الغزاة، ومحاكم فترات الحروب، فضلا عن أنها استثنائية، فإنها لا يمكن أن تكون مستقلة مهما ادعت، وهي رهن بسير المعارك على الأرض، والحروب بين طرفين.. وهما في الحالة العراقية طرف غاز وشعب معتدى عليه، يقاوم على أرضه، وهي بالشكل الحالي، رغم الاحتلال وتنصيب حكومة موالية له، على غرار حكومة فيشي، أثناء الاحتلال النازي لفرنسا، لم تحسم بعد، فليست هناك سيطرة فعلية للاحتلال إلا على المنطقة الخضراء، في بغداد، أما باقي البلاد فهي محل كر وفر بين الطرفين.

والمتابع يعلم أنه كان مطلوبا من القادة السياسيين والعسكريين، لعراق ما قبل الغزو، أن يعلنوا استسلامهم كشرط للإقرار بالهزيمة، وتأكيد انتصار الغزاة، لكنهم لم يفعلوا. وتم أسرهم بقوات أمريكية، وعدم الاستسلام أكد معنى استمرار الحرب، بين مد وجزر، وللأسير معاملة خاصة وفق القوانين والأعراف الدولية، وهي قوانين وأعراف غير معترف بها، من قبل الغزاة، لكون الأسير عربيا ومسلما. ونعرف، سواء بالخبرة المنقولة، عبر تراث السلف وقيم وعادات الآباء والأجداد، أو من جراء الاطلاع على كتب الأولين والآخرين، من بني الجلدة أو من الأجانب، نعرف أن الأسير لا يتم تسليمه إلى خصمه، وفي حالة صدام اهتدى الغزاة إلى تصنيع وتعليب «وكيل»، يحاكم صدام نيابة عنهم. وهذا لا يعطي على حقيقة أن الآسر أمريكي، وصاحب القرار أمريكي، يشاركه أوروبيون وكنديون واستراليون، ومسؤوليتهم جميعا حماية الأسير، وكفالة حقوقه القانونية والإنسانية، ونقل المسؤولية إلى «وكيل» مصنع ومعلب، معروف بعدم أهليته وطائفيته وعنصريته وعدم استقلاليته.. وكلها صفات تخل بالنزاهة والحيدة ومتطلبات العدالة. بالإضافة إلى أن المسؤولية بالوكالة غير المسؤولية بالأصالة، ومسؤولية الخادم لا ترقى لمسؤولية سيده.. ولا يغير من هذه الحقائق كل ما قيل ويقال عن «عراقية» القضاة والمحكمة، وقد لجأ الغزاة إلى هذه الحيلة للتغطية على عملية الإبادة والتطهير العرقي المنظمة، التي تجري للشعب العراقي الشقيق. فالتقارير الغربية هي التي أشارت إلى أن عدد الضحايا العراقيين، اقترب، على مدى ثلاث سنوات ونصف، من سبعمئة ألف ضحية.

وكما يشهد العالم غياب الضمير الرسمي الغربي، منذ ما قبل الاستيطان في فلسطين، فإن المشهد العراقي يؤكد فقدانه للحس الإنساني، وتبعا له غاب الضمير الرسمي العربي، وفقدانه، هو الآخر، لحسه الإنساني، والسبب أنه جعل من نفسه رديفا للمجهود السياسي والعسكري الصهيو غربي، وهذا طمس قيما إنسانية وأخلاقية، تربت عليها أجيال، وكان من الممكن أن تضبط قواعد التعامل أثناء الحروب، فمنظومة القيم الأخلاقية والإنسانية للعرب، المطموسة حاليا، وتأكدت بالرسالات السماوية، ورسختها القوانين والأعراف الوضعية، المتعلقة بالخصومات والحروب والأسرى، حيث من الثابت أن حضارات المنطقة القديمة، في مصر وبابل واليمن والشام توصلت إلى قواعد واضحة في هذا الشأن، وجاءت وصية أبو بكر الصديق إلى جند أسامة بن زيد، وهو يسلمه إمارة جيش المسلمين تتويجا لهذا التراث الإنساني، وكان نصها: «لا تخونوا ولا تغلّوا ولا تغدروا ولا تمثّلوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا إمرأة، ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرّغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرّغوا أنفسهم له»، وهي وصية كان عمر بن الخطاب يوصي بها قواده وجنوده، وصارت تقليدا من بعده. أما التعامل مع الأسرى فالتراث العربي والإسلامي يشير إلى أن الرسول الكريم، عامل أسرى مكة على قاعدة التصالح والعفو عند المقدرة، وقال قولته الشهيرة «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، أما الأسرى الآخرين فاشترط على الأسير أن يعلم عشرة أمين القراءة والكتابة للعتق وإطلاق السراح، وبهذا فتح الباب أمام الاستفادة بالأسير، من علمه وفضله وخبرته، أو فديته بالمال أو استبداله بأسرى لدى العدو بعد أن تضع الحرب أوزارها!!.

هذا جرى مع لويس التاسع ملك فرنسا، الذي قاد حربا أوروبية، وصفت بالصليبية، للاستيلاء على بيت المقدس وبلاد الشام، أطلق سراحه عند تسوية آثار الحرب، مقابل دية دفعت عنه، وهناك بيت شعر شهير يذكر بما جرى، وما يمكن أن يجري يقول: «هذي دار ابن لقمان على حالها.. والقيد باق والطواشي صبيح»، ودار ابن لقمان، كانت دار الأسر بالمنصورة، أما صبيح فهو خادم الملك الأسير.. وفي زمننا هذا قتلت الدولة الصهيونية أسرى مصريين دهستهم أحياء بالدبابات الصهيونية، وأبادت، وما زالت تبيد، الفلسطينيين العزل وتهدم بيوتهم على رؤوسهم، بجانب القتل المعنوي، الذي مارسته وتمارسه الولايات المتحدة في غوانتانامو وأبو غريب.

وعند مقارنة محاكمة صدام بمحاكمة ميلوسوفيتش، الرئيس الصربي الأسبق، نجد أن ميلوسوفيتش حوكم بعد أن انتهت الحرب، ولأنه اتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، قدم لمحكمة دولية.. ولم يسلم لخصومه، ولم يعدم لأن قوانين أوروبا تمنع الإعدام، أما عندما يكون المتهم عربيا أو مسلما، يختلف الموقف.. يسلمونه لخصومه، ولا يقتصر هذا على شخص صدام حسين، فهو نهج عام طبق على المتهمين بالإرهاب.. ارسلوا للتعذيب وانتزاع الاعترافات بالوكالة تحت التعذيب، في مصر وباكستان وغيرهما، للتغلب على القوانين الغربية التي تمنع التعذيب، والعدالة الشكلية التي تقتضي توفر حياد شكلي، تغيب فور تسليم الأسير إلى خصمه وعدوه، وهذا التمييز متعمد لإهانة كل ما له علاقة بتكوين صدام حسين العرقي والثقافي والحضاري والديني، ضمن تقاليد استعمارية تمت على أساسها محاكمة سليمان الحلبي، المتهم بقتل كليبر، قائد الحملة الفرنسية على مصر، بعد أن حل محل نابليون، أعدم بالوضع على الخازوق حتى لفظ أنفاسه. ومحاكمة دنشواي التي أقامها الاحتلال البريطاني، وعلق الضحايا على المشانق لعدة أيام وسط القرية في هجير الصيف، ونفس الشيء حدث مع عمر المختار، من قبل الفاشيست الإيطاليين، الذين احتلوا ليبيا، وما زالت هذه التقاليد مستمرة فيما تقوم به الدولة الصهيونية ضد الفلسطينيين، وما تقوم به فرق الموت الطائفية، التي أعدها الاحتلال للقيام بالمهام القذرة نيابة عنه.

وإذا كانوا يريدون منا أن نقر بسلامة الحكم وصحة الاتهامات، فإن هذا الإقرار غير ممكن. فالتجربة العملية أكدت تمرس الغزاة على تزييف الحقائق والمعلومات، أليسوا هم الذين ادعوا امتلاك العراق أسلحة دمار شامل؟ وهم الذين قالوا بوجود علاقة بين صدام وأسامة بن لادن؟ وهم من أحضر الشهود وفبرك المعلومات والتقارير وعبأ الرأي العام، بمعلومات وتقارير مغلوطة؟ ومصدر الشك يزكيه الطابع الطائفي في تناول قضية الدجيل، كمنطقة شيعية، مع أن نظام صدام كان يوزع ظلمه بالعدل والقسطاس على كافة مكونات الشعب العراقي، لم يعاقب أحدا على الهوية أو العرق أو المذهب، لهذا لم توجه له المحكمة اتهاما بتصفية عدد من رجال نظامه وحكمه وحزبه. ونفس الشيء مع قضية الأنفال، فبجانب أنها تحمل طابعا عرقيا، لأنها كانت ضد الأكراد، فقد وظفت، في تسعينات القرن الماضي ضد إيران، ثم عندما ساءت العلاقة الأمريكية العراقية وجهت التهمة إلى العراق.. أيهما نصدق؟، اتهام إيران، أم العراق؟!.

وأما إذا كانوا سيعدمون صدام لاستبداده، فمعنى ذلك أن يتحسس الحكام العرب رقابهم، كم حاكم سيبقى على مقعده، لو أعدم الغرب المستبدين؟!!. لقد سجل التاريخ أن الحكم بإعدام صدام تم ضمن محاولة لصنع انتصار وهمي يغطي على الفشل الأمريكي في العراق، وعلى هزيمة المشروع الصهيو غربي لإعادة صياغة المنطقة العربية والعالم الإسلامي. ومحاولة أخيرة بائسة لتسويق المحافظين الجدد للناخب الأمريكي في انتخابات نصف المدة للكونغرس، ولم يكف هذا النصر الوهمي لاقناع الناخب الأمريكي بسلامة قرار الحرب، أو جدارة من أصدره، ومن المتوقع أن تتحول المحكمة إلى عبء وعار يضاف إلى عارات الإدارة الأمريكية وملحقاتها في أوروبا والوطن العربي والعالم الإسلامي.

هذا السلوك الاستعماري المعتاد صب، في النهاية، لصالح صدام حسين، وجعل من انحيازه للمقاومة وطلب إخراج الاحتلال بابا للمغفرة، فقد نال بوقفته الشجاعة وتحديه للاحتلال ومحكمته إعجاب قطاعات عريضة من العرب، كل العرب.. وقف وقفة عز ضد عدو شعبه وأمته، وهذا وحده كفيل بأن يحوله من متهم وجان إلى بطل وشهيد وسبحان مغير الأحوال!!.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

الديمقراطية الامريكية في قمة عريها

هيفاء زنكنة *

■ الى بيت حانون، أتى الفجر بلا سماء بلا الوان. لم يختلط فيه الخيط الابيض بالاسود، تأجل الشروق، صمت الليل لم يكسره غير بكاء رضيعة ارادت حليب امها. نامت حالما شعرت بدفء صدر الام ورائحتها الاليفة. تنهدت الأم من اعماق قلبها فرحا بملمس شعر وليدتها البكر الاسود الناعم، ضمتها الى صدرها.

أتى الفجر ومعه قذائف الموت الامريكو ـ صهيونية. غطى النائمون، باغتهم قبل تكبير المؤذن، قبل النهوض لاداء فريضة الصلاة. اراد القلب ان يناديهم: انهضوا قبل الفجر قبل الموت قبل الخراب. لم يستطع، سقطت القذائف المعبأة بالموت على بيت حانون. تهدمت البيوت على من فيها. كل شيء صار شاهدا على المجزرة، على الجريمة البشعة. البيوت الخراب، الهلاك، التدمير، على الحضور المباغت للموت، الاشلاء المتناثرة، برك الدم. أحذية الاطفال وملابسهم، سقوف البيوت المرمية على الارض. هكذا زارت لقيطة الديمقراطية الامريكية بيت حانون، أي دمار يغذون؟ هل هكذا سيكسبون العقول والقلوب؟ يالبذاءة الديمقراطية ووحشيتها!

اذا كان للموت وجه وللخراب والتدمير وجه وللجريمة النكراء وجه، فكيف سيكون؟

انه الديمقراطية الامريكية ولقيطتها اسرائيل. ولن أضع مفردة الديمقراطية بين قوسين، لان امريكا تروج لسياستها العدوانية التوسعية في العالم باسم الديمقراطية. باسم الديمقراطية تدعم امريكا الكيان الصهيوني وتمده بالمال والسلاح والحماية الاعلامية والسياسية والدولية، بافعال الديمقرطية الوحيدة في الشرق الاوسط أي الكيان الصهيوني، قتل الاطفال والنساء في بيت حانون.

قبلها بأيام خرجت النساء في مظاهرة، تظاهرن بلا سلاح بلا تكنولوجيا متطورة بلا مدافع بلا طائرات مقاتلة بلا مصفحات تحميهن. خرجن لايرتدين غير اجسادهن وارواحهن وارادتهن القوية. خرجن في مظاهرة سلمية حسب المواصفات الديمقراطية للاحتجاج على سياسة الموت البشعة تتربص بحياة ابنائهن وازواجهن وتحرمهن حقهن بالحياة، خاف الغزاة المحتمون بالدبابات والمصفحات، خاف حاملو الرشاشات فأطلقوا على النساء العزل النار، خشوا على انفسهم من ارادة نساء يرغبن بالدفاع عن الحياة، فأطلقوا النار متوهمين بانهم سيقتلون الارادة الانسانية والحياة.

قبل ايام شيع اهالي مدينة هيت بمحافظة الانبار سبعة من ابنائها استشهدوا على ايدي القوات الامريكية في وقت لم تشهد فيها المدينة اي مواجهات مسلحة او تفجيرات تستهدف قوات الاحتلال، اقتحم الغزاة بيتين من بيوت المدينة في منطقة القادسية وقاموا بجمع ساكنيها وطعنهم بالحراب ما ادى الى استشهاد احدهم واصابة الباقين بجروح كما طعنت المواطن سبتي جمعة عطيوي عندما كان نائما في بيت والده في حي القادسية ايضا، ثم هاجم الغزاة خمسة مواطنين اخرين طعنا بالحراب ونحرا بالسكاكين فيما بلغ عدد الجرحى خمسة وهم في حالة خطرة.

قبلها بما يزيد على الثلاثة اعوام، في مدينة الفلوجة، غرب العراق، تظاهرت مجموعة من النساء والاطفال، حسب مواصفات الديمقراطية الامريكية، مطالبين الغزاة الامريكيين بمغادرة مدرستهم التي حولوها الى نقطة مراقبة، ليعودوا للدراسة. تظاهروا بلا سلاح غير اجسادهم وارواحهم وارادتهم القوية. فاطلق الغزاة المدججين باحدث الاسلحة النار على المتظاهرين العزل. فسقط بنيران العدو الامريكي 12 شهيدا من الاطفال والنساء.

ننظر الى تشييع الشهداء، الى الاكفان، الى التوابيت، الى الدماء تغطي الارض، الى الخراب، الى التفجيرات والسيارت المحترقة ومحاولة الناس سحب البقايا الانسانية، فنتساءل والقلب قد تحول الى صخرة تعيق التنفس أين يحدث هذا في فلسطين، العراق أم لعلها قانا من جديد؟

ونبحث في لحظات الالم والاسى والكمد عن الغضب ليبعد عنا اليأس لنتمكن من الصراخ: عليكم وعلى ديمقراطيتكم لعنة الامهات الى ابد الآبدين. ستلاحقكم صرخات الرضع والاجنة في بطون امهاتهم حتى الموت، ستبقى اللعنة لصيقة بكم لصق الجنين بمشيمة امه. سيخرج الوليد من رحم امه وهو يحمل في خلاياه روح مقاومتكم.

الطريق واحد، النضال من اجل الحياة الكريمة الأبية واحد، انه الحق الانساني الاول، من بيت حانون وجنين وغزة الى كل مدن العراق المقاومة، الى بغداد القلب. اشجار الزيتون ستنمو من جديد، اشجار النخيل ستعود سامقة، سنعيد للاشجار خضرتها وللقلب فرحته وللانسان عزة نفسه، البيوت ستبنى، الخراب سينتهي ما ان يرحل الغزاة.

سلام على أهلنا في فلسطين والعراق. سلام على الاطفال والامهات والرجال. سلام على الوليدة بشعرها الاسود الناعم وقد غطاه التراب، على امرأة مذهولة تريد ان تضم رضيعتها الى صدرها، تقول لقد حان وقت رضاعتها، لا اريدها ان تجوع، فلا تجد غير الرفات، سلام على المرأة الفلسطينية والعراقية وهي تواجه المحتل في كل دقيقة من نهارها وليلها، تواجه الخراب، الفقر، الحصار، الموت، بالكلمات المتشرجة من صدر يئز بالغضب مثل جرح نازف، متلفعة بالاسود مقسمة الا تنزع حزنها مادام العدو موجودا على ارضها.

ما الذي سيفعله المحتل الان؟ لا شيء. لا شيء سيعوض خسارة الشهداء. قرأت في احدى الصحف بان وزارة دفاع الكيان الصهيوني (أمرت الجيش بإجراء تحقيق بسرعة حول الحدث الذي وقع في غزة وتقديم النتائج في اسرع وقت ممكن). مما يعني على ارض الواقع ان اقصى ماسيقومون به هو في حال اجراء التحقيق فعلا هو اصدار حكم لادانة الضحايا لصالح القتلة. ويكفينا ان ننظر الى الماضي القريب في فلسطين والعراق لندرك جدوى تحقيقات المحتلين. هل ادين الكيان الصهيوني لارتكابه مجزرة جنين؟ هل عوقب احد المجرمين؟ وفي العراق المحتل، ماذا حدث لنتائج التحقيقات في مجازر حديثة والاسحاقي واغتصاب الصبية عبير وحرقها وقتلها وعائلتها التي أقسم المالكي، وهو رجل حزب الدعوة الذي استخدم الاسلام الطائفي عباءة ليشرعن صفقته مع الاحتلال، بانه سيكون تحقيقا مستقلا؟ ماذا حدث لتحقيقات التعذيب الوحشي في ابو غريب؟ وسجون وزارة الداخلية التي أقسم الجعفري بانها ستكون عادلة؟ ما الذي سيحدث لو طالبنا بالتحقيق في جرائم القتل اليومي التي تتم تحت انظار قوات الاحتلال وعملائها؟ ماذا عن العصابات والميليشيات المدعومة من قبل الحكومة العميلة التي باتت هوايتها المفضلة تعذيب المواطنين ورمي الجثث (مجهولة الهوية) في الشوارع؟

منذ شهر آذار (مارس) 2003 وحتى الان بلغ عدد شهداء تطبيق الديمقراطية الامريكية في العراق ما يزيد على 650 ألف شهيد. فمتى يكف الديمقراطيون وعملائهم من محاولة فرض ايديولوجيتهم على الشعوب بالقوة؟ ألم يتعلموا من فشل الانظمة الايديولوجية الذريع، كالنازية، والفاشية، والشيوعية، والخمينية،

ان امريكا وايديولوجيتها الديمقراطية هي التي تمد الصهيونية بالحياة. توفر لها الغطاء القانوني والحماية الدولية. ان امريكا هي التي تروج لديمقراطية الكيان الصهيوني وهي المسؤولة عن ارتكاب مئات الجرائم والمجازر وقتل طموحات الشعوب وآمالهم واحلامهم بمستقبل افضل في عشرات البلدان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. ونحن، ابناء وبنات الشعوب المحتلة، مطالبون بالقبول بالامر الواقع، مطالبون بالقبول بهدم المساجد والمدارس، جرف البيوت والاشجار، مداهمة البيوت، الاعتقالات والتعذيب والاغتصاب. قتل الانسان، الاهانة ومسح التاريخ والغاء الهوية الوطنية. بالعبودية، وكل الجرائم الديمقراطية الاخرى عسى ولعل ان ترضى علينا امريكا الديمقراطية.. ولن اضع مفردة الديمقراطية بين قوسين للدلالة على ان ما يجري لنا الان هو ليس الديمقراطية الحقيقية بل سوء تطبيق للديمقراطية من قبل ادارة بوش والمحافظين الجدد فحسب، وللدلالة بان املنا كبير، بتطبيق الديمقراطية الحقيقية. ان البحث عن الديمقرطية الحقيقية محض هراء.

الديمقراطية هي التي نعيش جراء تطبيقها الان. وعلينا ان نقر ونعترف بان الديمقراطية لاتزيد عن كونها ايديولوجية محددة وصلت الان، برئاسة النظام الامريكي، الى قمة عريها. لماذا؟ لانه اذا كانت الجرائم اليومية المهولة التي تجاوزت حدود التفكير العقلي وغير العقلي المرتكبة في العراق وفلسطين ومست لفترة لبنان ايضا، هي جراء اخطاء ادارة بوش في تطبيقها للديمقراطية، فماذا عن مشاركة بريطانيا في هذه الجرائم، وهي أم الديمقراطية؟ وماذا عن المانيا وفرنسا واستراليا واليابان وووووو؟ اليست هذه الدول جميعا ذات نظم تصف نفسها بانها ديمقراطية تعتمد على الانتخاب والتصويت وحرية الصحافة والمعلومات؟ لماذا لاتدافع عن ديمقراطيتها اذن؟ اين هي الديمقراطية كمسؤولية اخلاقية وانسانية هادفة الى تحقيق العدالة والنزاهة وحقوق الانسان؟ اين هي الديمقراطية حين نحرم حتى من دفن موتانا وهم شهود على نحرنا بل وجنودهم ينحرون أهلنا؟ أم ان هناك ديمقراطيتين وليس واحدة، الاولى للعالم الاول وانسانه من الدرجة الاولى والثانية هي ديمقراطية الانسان من الدرجة الثانية، المخصصة للفرض عنوة علينا اما بقوة السلاح او بترويج فكرة القبول بالامر الواقع؟

* كاتبة من العراق

الانتحار على الطريقة السورية

حكم البابا

■ حتى لو كان شقيق وزير الداخلية السوري المنتحر غازي كنعان قد انتحر فعلاً، كان على الذين سرّبوا حادثة وفاته منتحراً، أن يجدوا سبباً آخر أكثر اقناعاً لسامعيه يمنعهم من الابتسام ـ احتراماً لجلال الموت ـ رغماً عن إرادتهم عند تلقيه، وهو أمر فكروا فيه بالتأكيد وإلاّ لما اجتهدوا ـ منعاً لهذه الابتسامة بالذات ـ في الحديث عن حالة اكتئاب كان يمر بها الرجل جعلته يبتعد عن منزله ويختار مزرعته للنوم فيها وحيداً، وبالمناسبة فقد سبق وأن أطل السبب النفسي للانتحار برأسه ماراً في سياق الأخبار التي تم تداولها عند إعلان انتحار الوزير كنعان، وذكر حينها بأن هناك حالة اضطراب نفسي وسوابق انتحار في عائلة كنعان قد تكون أحد أسباب اقدامه على الانتحار!

ومحاولة منع الابتسامة اللاإرادية التي ترتسم على شفتي من يسمع خبر انتحار غازي كنعان ومن بعده بعام شقيقه علي كنعان، هي التي أدت لتشوش وتضارب في الأخبار عن سبب الانتحار، ففي الوقت الذي اعتبر فيه موقع «سيريا نيوز» الالكتروني المقرب من بعض ذوي النفوذ في سورية، أن مصدراً مطلعاً من قرية الشقيق المنتحر للوزير المنتحر، ذكر لهم أن سبب الوفاة حادث سير عادي لاعلاقة له بقتل النفس، وأنه توفي بعد أن صدمه قطار، عندما كان يحاول قطع سكته بسيارته، مضيفاً لتأكيد مصداقية قصته أن المكان الذي جرت فيه الحادثة هو مكان معروف، تتكرر فيه الحوادث بشكل يدعو للاستغراب ـ لاحظوا هذه الجملة ـ ، ومذكراً بحادث جرى فيه نفس المكان قضى فيه عدد كبير من أطفال روضة مدرسة كانوا في باص يعبرون الطريق عندما صدمهم القطار قبل سنوات، ومنهياً روايته عن الحادث بنفي قاطع لمصادر قريبة من القضية بأن ما قيل عن انتحاره أو قتله أمر مثير للسخرية والضحك ـ انتبهوا إلى هذه العبارة!

في نفس الوقت الذي نشر فيه خبر موقع «سيريا نيوز» السالف الذكر، قدمت مراسلة موقع «ايلاف» الالكتروني المقربة من دوائر في السلطة السورية، رواية أخرى لحادثة الوفاة تؤكد انتحار شقيق الوزير بسبب معاناته من اضطرابات نفسية، ومستخدمة نفس مكان واكسسوارات الخبر السابق من قطار وسكة وسيارة وجثة، مع اختلاف بسيط هو في وجود السيارة سليمة ومركونة إلى جانب سكة القطار، وجثة الرجل مهشمة فوق السكة، نافية على لسان مصدر سوري رسمي أن يكون حادث الانتحار مدبراً، ساخراً ـ دققوا في هذه الكلمة ـ من مثل هذه الأنباء التي تحمل سورية مسؤولية كل عمل يقترفه صاحبه، أو أي شخص آخر في سورية أو خارجها.

ليست لدي رغبة في مناقشة تفاصيل القصة، وطرح أسئلة محرجة من قبيل إذا كانت سكة القطار مبررة في رواية الحادث، فما مبررها في رواية الانتحار؟ وألم يكن باستطاعة شقيق الوزير كنعان في الرواية الانتحارية أن يجد طريقة للانتحار أقل مشقة من قيادة سيارته حتى سكة القطار والاستلقاء عليها؟ أم أنه فضل الانتحار بهذه الطريقة ليمايز نفسه عن انتحار شقيقه برصاصة في فمه؟ ولماذا تبدو تصريحات المصدر المطلع في رواية الحادث، والمصدر الرسمي في رواية الانتحار كما لو أنها تطبيق عملي للعبارة القائلة (يكاد المريب يقول خذوني)!

أي مقارنة بسيطة بين الروايتين تؤكد أن الهاجس الأول لهما هو محاولة منع السخرية والضحك التي قد يثيرهما سماع الخبر، بحيث يتحول إلى نكتة في الشارع السوري مشابهة للنكتة التي شاعت قبل سنوات عن انتحار رئيس مجلس الوزراء الأسبق محمود الزعبي برصاصتين في الرأس، وما دام لم يصدر خبر رسمي يقدم رواية مقنعة ـ للناس وليس لمعديها فقط ـ لحادثة وفاة شقيق الوزير المنتحر غازي كنعان، فستبقى القصة مجالاً للتندر، مثلها مثل مسلسل عمليات جند الشام الارهابية، وعمليات انتحار المسؤولين السابقين واللاحقين في سورية، لكن أخشى ما أخشاه أن نسمع رواية ثالثة من ابتكار وزارة الاعلام السورية (تشبه تصريح وزيرها الأخير حول عدم وجود معتقلي رأي في سورية، والموجودون في السجن أشخاص اقترفوا أموراً تنافي الدستور والقانون، وكأن ميشيل كيلو قبض عليه بحادثة نشل، وأنور البني متهم بزنى المحارم) كأن يخطر في عقول مسؤولي وزارة الاعلام السورية رواية الحادثة على النحو الذي يقول بأن شقيق اللواء كنعان كان يشاهد فيلماً لـ«باباي» فتأثر به، وحاول تقليده، وتناول قليلاً من السبانخ، ثم ذهب ليجرب قوته ويوقف بيديه القطار، لكن ولأنه لم ينتظر إلى أن تعطي السبانخ مفعولها توفي دهساً تحت عجلات القطار، حينها سنترحم بالتأكيد على الروايتين الحاليتين اللتين تتوجهان لمتلقي منغولي مصاب بقصور دماغي، أكثر مما تتوجه لي ولك، وله ولها، ولنا ولهم!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN